



التعليم عن بعد
علم اجتماع (المستوى السابع)

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

د/ زين العابدين مخلوف

هذه النسخة مخصصة لـ (مكتبة صدی الحروف بالسويدي)
يُمنع ولا يحلل ولا يباح حذف حقوق « مكتبة صدی الحروف »

تنسيق : أبوفیصل KFU
ناوي الرحيل (سابقاً)

تباع الملزمة في مكتبة صدی الحروف « بالسويدي » تويتر : @sda7rf

ولتوصيل : ت / ٠١١٢٢٢٢٥٧٣ ، ٠١١٤٢٦٧٢٦٢

ج / ٠٥٥٦٠٩١٨١٩ ، واتس / ٠٥٥٢١١٤٤٦٧

❖ مفهوم « النمو والتنمية » :

- يشير رواد الاقتصاد والاجتماع المعاصرون إلى الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو والتنمية ...
- فاصطلاح « النمو » يشير الى : « عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة » .
- أما « التنمية » فعبارة عن : « تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن » .
- و « النمو » يحدث في الغالب الاعم عن طريق : « التطور البطيء والتحول التدريجي » .
- اما « التنمية » فنحتاج الى : « دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو » .

❖ مفهوم « التنمية الاجتماعية » :

- يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه .
- فيعرفها البعض بأنها : « عملية توافق اجتماعي » ويعرفها اخرون بأنها : « تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع » أو « بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان » أو « الوصول بالفرد لمستوي معين من المعيشة » أو « عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات » إلى غير ذلك من التعريفات .

❖ اتجاهات تعريف التنمية الاجتماعية :

- والتحليل الدقيق لمختلف تعريفات التنمية توقعنا على اتجاهات ثلاثة في التنمية الاجتماعية :

يري اصحابه أن اصطلاح « <u>التنمية الاجتماعية</u> » مرادف لاصطلاح « <u>الرعاية الاجتماعية</u> » بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية .	الاتجاه الأول :
يطلق أصحاب هذا الاتجاه اصطلاح « <u>التنمية الإجتماعية</u> » على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.	الاتجاه الثاني :
يري اصحابه أن « <u>التنمية الإجتماعية</u> » عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد.	الاتجاه الثالث :

- وعلى هذا نجد أن التنمية الاجتماعية تتعامل مع كافة احتياجات الإنسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية بحيث تختص بها التنمية الاقتصادية .

❖ مفهوم التنمية والفرق بين « التنمية الاقتصادية والاجتماعية » :

- يمكن تحديد « مفهوم التنمية » بأنها : « ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته » .
- ان « التنمية الاقتصادية » في كونها تستلزم إجراء تغيير جوهري بنياني وهيكل في البنيان الاقتصادي القائم فإنها تهدف إلى :
- تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد وليس في الدخل القومي فقط .

- أما عن « التنمية الاجتماعية » فهي وإن كانت مرتبطة بالعنصر الإنساني والخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم - صحة - إسكان - خدمات ضمانية وتأهيلية وأسرية ...) فمن الأهمية بمكان التركيز على كل ما يعوق من إجراء وإدخال هذه الخدمات حتى تحقق هذه الخدمات الهدف من إنشائها مع الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها أي أن « التنمية الاجتماعية » ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشتمل على عنصرين أساسيين :

تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة كي تسائر ظروف العصر .	الأول:
إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات ، وبالطبع يتم ذلك في ضوء الحفاظ على ثوابت المجتمع الثقافية والاجتماعية والقيمية .	الثاني:

❖ ركائز التنمية الاجتماعية :

➤ تتلخص ركائز التنمية الاجتماعية في الآتي :

- (١) إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف الى النهوض بهم ، وذلك عن طريق اثاره الوعي بمستوي أفضل من الحياة . والمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها .
- (٢) تكامل مشروع الخدمات والتنسيق بين اعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد . وينبغي أن يكون هناك تكامل ما بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتكامل ما بين الريف والحضر والبدو .
- (٣) الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع . فيجب اختيار مشروعات ذات العائد السريع قليلة التكاليف والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة كالخدمات الطبية والتعليمية والاسكانية ... الأمر الذي يؤدي إلى الإسراع بكسب ثقة الاهالي .
- (٤) الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية وذلك يقلل من تكلفة المشاريع ويعطيها مجالاً وظيفياً أوسع.

❖ عناصر التنمية الاجتماعية :

أولاً : التغيير البنائي أو البنائي :

- يقصد « بالتغيير البنائي » : (ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع) أي أنه : (التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي) .
- و « التغيير البنائي » هو : (الذي يربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية) ، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعياً دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع .

ثانياً : الدفعة القوية :

- لا بد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من « حالة الركود » .
- وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لإحداث « تغيرات كيفية » في المجتمع ولأحداث التقدم في أسرع وقت ممكن .
- ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد ويجعل التعليم الزامياً ومجانياً بقدر الامكان وتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الاسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات .
- أن الدفعة القوية التي تحدث في « المجال الاقتصادي » والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في « المجال الاجتماعي » تترتب عليها « هوة ثقافية ومشكلات اجتماعية » .

ثالثاً : الاستراتيجية الملائمة :

- ويقصد بها الاطار او الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي .
 - « وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك » الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف .
- **وتتوقف الاستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات اهمها :**

- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف ، نوع الاستعمار الذى كان يحتل البلد ، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها ، نوع الحكم السائد في البلد بعد تحرره ، درجة الاستقرار السياسي ونوعية الادارة وشكل الجهاز الحكومي ، طبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي ، حجم المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، تركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع .

❖ **العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :**

- التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد ولا بد من ادراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي في اطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي الى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اخرى اجتماعية ، حيث انها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الانسان ورفع مستوى معيشته والتنمية الاقتصادية تحقق أهدافها من خلال انسان معد ومدرب ومتعلم تعليماً رشيداً وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية.

- وعلى ذلك فان الارتباط والتكامل بين شقي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن يأتي الا اذا توافرت العوامل التالية :

- الاستقلال السياسي مرحلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي .
- تحتاج البلاد النامية الى رؤية جديدة لمشاكلها الاقتصادية .
- احداث التغيير البنائي المطلوب في هيكل وتركيب البنيان الاجتماعي القائم .
- تعبئة الموارد الذاتية والمادية في نطاق بناء اجتماعي متحرر من التبعية الاقتصادية او الثقافية او غير ذلك من الوان التبعية .
- مشاركة المواطنين اصحاب المصلحة الحقيقية في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها .
- لا بد من حدوث دفعة قوية او سلسلة من الدفعات القوية حتى يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود بالنسبة لكل جانب من جوانب الحياة.
- توفير استراتيجية ملائمة بمعنى المدخل أو الاسلوب الذي يتم اختياره لتحقيق من خلاله الاهداف المحددة.

❖ أهداف التنمية :

- للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهداف عديدة منها :

أولاً : زيادة الدخل القومي :

- ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول النامية إلى القيام بالتنمية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها وزيادة عدد سكانها ، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة الا بزيادة الدخل القومي .

ثانياً : رفع مستوى المعيشة :

- ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع معيشة السكان في هذه المناطق . فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وانما هي كذلك وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان .

ثالثاً : تقليل التفاوت في الدخل والثروات :

- اذ اننا نجد في معظم الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله القومي بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته كما لا تحصل الا على نصيب متواضع من دخله القومي ، لذلك ينبغي العمل على تقليل تلك الفوارق في الدخل والثروات .

❖ حقائق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

- أولاً : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحقيقية هي « نشاط متصل » متدفق يهدف الى انتاج تراكمات متزايدة من الانجازات المادية والسلوكية .

- ثانياً : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي « صورة من صور التغير المخطط » الذي يرمى الى تحويل اوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة الى اوضاع اخرى أكثر تناسباً مع متطلبات توفير مستويات الانتاج والاستهلاك المستهدفة ، وبذلك فان عمليات التغير المخطط تشمل في العادة مجالات رئيسية اهمها :

- (1) هيكل الاقتصاد القومي من حيث توزيع مكوناته بين قطاعات النشاط الإنتاجي الأساسية (صناعات تحويلية - صناعات استخراجية - زراعة - صيد - تجارة وخدمات مختلفة) .
- (2) هيكل الإنتاج القومي من حيث توزيعه بين المجموعات السلعية الرئيسية . (سلع إستهلاكية - سلع وسيطة - سلع إنتاجية) .
- (3) حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة ، وتوجه جهود التنمية عادة نحو تحقيق زيادات مطلقة في الطاقات المتاحة من خلال الاضافات الجديدة من ناحية ومن خلال تحسين استغلال الطاقات المتاحة فعلا من ناحية أخرى .
- (4) اساليب وطرق الانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة .
- (5) انماط العلاقات الاجتماعية واشكال السلوك الاجتماعي .
- (6) انماط التفكير الاجتماعي والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع .

ثالثاً : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ تستهدف احداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي انما « تتعامل مع ظروف متغيرة وغير مستقرة » .

رابعاً : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية « عملية ذات تكلفة للمجتمع » تتمثل في الاشباع والفوائد العاجلة التي يضحى بها الافراد والجماعات من اجل الادخار والاستثمار في المشروعات التنموية .

خامساً : ان التنمية « عملية مستقبلية » بمعنى أنها تتجه للمستقبل وتستغرق وقتاً طويلاً حتى تظهر اثارها الايجابية المرغوبة كذلك فالتنمية لكي يتحقق عنها تلك الاثار يجب أن تكون متوازنة ومتناسقة .

❖ معوقات التنمية :

- العوامل التي تعوق التنمية وتقف عقبه في سبل تحقيقها لأهدافها تتفاعل وتتساند بعضها مع بعض إلا أنه يمكن تصنيفها وفقاً للآتي :

أولاً : العوامل الديموجرافية :

- يمثل العامل الديموجرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية .
- إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل ، فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيراً معدل الزيادة في السكان لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين .

ثانياً : العوامل الاجتماعية :

- يتوقف قبول التجديد والتغيير في المجتمع على أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات .

➤ ومن أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية :

- النظم الاجتماعية السائدة : يسود اعتقاد لدى فئة من الناس في بعض المجتمعات بأن أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي إلى تفكك وحدتهم وتماسكهم ولذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير .
- كما تلعب المنزلة الاجتماعية دوراً في التنمية الاجتماعية ، ذلك لأن المنزلة الاجتماعية تفرض أدواراً اجتماعية معينة يجب على الفرد أن يؤديها وتحتم عليه الابتعاد عن أداء أدوار أخرى حيث إن ممارسته لهذه الأدوار تضعف منزلته الاجتماعية.

ثالثاً : العوامل الثقافية :

- يمكن أن نعرض لأهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية في الآتي :
- (١) التقاليد السائدة في المجتمع .
- (٢) المعتقدات السائدة لها دور فعال في إعاقه برامج التنمية .
- (٣) القيم : لا بد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها ، فكثيراً ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية.

رابعاً : العوامل النفسية :

- إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة عند يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات .

خامساً : عوامل تكنولوجية :

- إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية وإن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

- وإذا سار التقدم الفني سيرا بطيئا في الدول النامية وتضاعفت سرعته في الدول المتقدمة فإن الهوة ستستمر في الإتساع ، ولذلك يتعين على الدول النامية بذل جهود مضاعفة للارتفاع بمستواها في ميادين الإنتاج.

سادساً : العوامل المادية والفنية :

- ترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذاته البيئية الطبيعية والمناخية كما ترتبط ايضا بالخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية .
- من هذا نري أن تحقيق معدلات سريعة في التنمية تأتي عن طريق تلافي العوامل المعوقة للتنمية
- كما يمكن ان تتحقق معدلات التنمية في المجتمع وفقا لنموذج أمثل تتلخص ملامحه في الاتي :
 - أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها .
 - أن الجوانب الاجتماعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب الاقتصادية .
 - استغلال كل موارد المجتمع أقصى استغلال ممكن والاستعانة بالوسائل التكنولوجية الممكنة وكذلك بأفراد المجتمع كقادة محليين .
 - الاعتماد على الأسلوب التخطيطي في كل عملية من عمليات التنمية وعلى كافة المستويات القومية والمحلية .
 - يراعي النموذج القيم والمعتقدات والتقاليد السائدة في المجتمع .

معوقات التنمية :

(١) العوامل الديموجرافية .	(٢) العوامل الاجتماعية .	(٣) العوامل الثقافية .
(٤) العوامل النفسية .	(٥) عوامل تكنولوجية .	(٦) العوامل المادية والفنية .

❖ مقدمة :

- يعتبر موضوع المشاركة والتنمية من أهم الموضوعات وأكثرها التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء أكان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة .
- ان المشاركة « هدف ووسيلة » ، أنها :
 - هدف لأن : الحياة المجتمعية السليمة تركز على اشترك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم ،
 - وهى وسيلة لأن : عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسلكتها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم .

❖ تعريف المشاركة :

- يقصد بالمشاركة الشعبية : « العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف » .
- فالمشاركة الشعبية تنمى لدى الفرد الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة ، فكلما شارك الفرد أكثر كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة والأثر التكاملي الذي ينعكس في زيادة شعور الفرد بالانتماء الى مجتمع يشسهم في نميته وتطوره .

❖ مبادئ المشاركة :

- تقوم عملية المشاركة الشعبية حديثاً على عدة مبادئ هي :
 - (١) لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة وانما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات .
 - (٢) أن تكون المشاركة الشعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فقط .
 - (٣) يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في صنع القرار بجانب تبادل الاراء بين القاعدة والقمة والعكس .

❖ دوافع المشاركة :

- هناك مجموعة من الدوافع تدفع الأفراد للمشاركة المجتمعية من بينها ما يلي :
 - (١) العمل من أجل الصالح العام .
 - (٢) حب العمل مع الآخرين .
 - (٣) الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .
 - (٤) مزاملة الأصدقاء .
 - (٥) مصلحة مادية .
 - (٦) وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة .

❖ صور المشاركة المجتمعية :

- تتعدد صور المشاركة المجتمعية ومن بينها ما يلي :
 - المشاركة بالرأي أو الفكر والمشورة
 - المشاركة بالجهد والوقت
 - المشاركة بالأموال في شكل تبرعات وهبات ووقف .
 - المشاركة بالأشياء العينية

❖ معوقات المشاركة :

- توجد مجموعة من العوامل تؤدي الى اعاقا المشاركة المجتمعية منها ما يلي :
 - (١) السلبية واللامبالاة والالتكالية.
 - (٢) انتشار الجهل والأمية .
 - (٣) عدم الثقة بالنفس وعدم وجود أوقات فراغ لدى البعض.
 - (٤) تهميش المرأة والاقبال من دورها الاجتماعي .
 - (٥) غياب عوامل الاستثارة والتوعية بأهمية المشاركة .
 - (٦) ضعف المستوى الاقتصادي للأفراد .

❖ عوامل مجتمعية تشجع المشاركة

- من العوامل المجتمعية التي تشجع علي المشاركة ما يلي :
 - (١) التوسع في ايجاد قنوات من خلالها تكون المشاركة الايجابية مثل الجمعيات الأهلية وغيرها .
 - (٢) وضع التشريعات اللازمة التي تضمن وتؤكد وتحمي عملية المشاركة .
 - (٣) وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على ازالة معوقات المشاركة ان وجدت .
 - (٤) مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم وعبر عمليات التنشئة الاجتماعية .
 - (٥) العمل على تأكيد القيم المجتمعية والاسلامية التي تعلى من شأن المشاركة والايجابية وحب العمل والتعاون مع الاخرين .

❖ مقدمة :

- قبل مناقشة بعض الأمور المتعلقة بالعالم النامي نود أولاً أن نعرض لرأي بعض الكتاب فيما يتعلق بتقسيم العالم .
 - فمنهم من يقسم العالم تقسيماً ثنائياً إلى بلاد نامية اقتصادياً ، وبلاد متقدمة اقتصادياً .
 - وهناك رأي آخر يؤكد على إن دول العالم تتواجد في مراحل متتابعة من مراحل النمو الاقتصادي .
- **ويقسم بعض العلماء وعلي رأسهم « روستو » مراحل التطور الاقتصادي إلى مراحل خمس رئيسية:**

• تكون الدولة « شديدة التخلف اقتصادياً » ومن مظاهر تلك المرحلة : - « التمسك بالتقاليد وانتشار الاقطاع وانخفاض مستوى الانتاجية بوجه عام وانخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي » .	(١) مرحلة المجتمع التقليدي :
• فهي تعتبر فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون فيها الدولة « متخلفة اقتصادياً » أيضاً غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها .	(٢) مرحلة ما قبل الانطلاق :
• حيث تسعى الدولة جاهدة التخلص من أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادي	(٣) مرحلة الانطلاق :
• ففيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي من زراعة وتجارة وصناعة وخدمات بشكل متوازن .	(٤) مرحلة النضج الاقتصادي :
• وهي مرحلة الاستهلاك : تكون الدولة قد بلغت شأنها عظيماً من التقدم الاقتصادي ويزيد انتاجها عن حاجاتها . ويعيش سكانها في سعة من العيش ويحصلون على دخول عالية وعلى قسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء .	(٥) مرحلة الوفرة في السلع الاستهلاكية :

- تلك هي مراحل النمو الاقتصادي ، وتعتبر كل مرحلة منها معياراً قائماً بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المختلفة :
- فالدولة التي تضعها مظاهر حياتها الخاصة والعامة في أي من المرحلتين الأولى والثانية ، تعتبر دولة « متخلفة اقتصادياً »
- أما الدول التي تضعها مظاهر حياتها في المرحلة الثالثة فهي دولة « في مركز وسط » فلا هي متخلفة تماماً ولا متقدمة تماماً ويسميتها بعض العلماء « **دول في دور النمو** » .
- أما الدولة التي تضعها مظاهر حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة اقتصادياً مع اختلاف في مستوى هذا التقدم في كلا المرحلتين .
- وتقع مجموعة الدول في الثلاث مراحل الأولى في جزء كبير من « قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وبعض دول اوربا » .

❖ خصائص الدول النامية :

- بعد هذا الاستعراض لآراء العلماء المختلفة عن العالم وتنميه من زوايا متعددة نعرض لأهم الخصائص التي تميز العالم النامي :

أولاً : انخفاض حجم الدخل القومي :

- تتميز البلاد النامية بأن حجم الإنتاج القومي فيها محدود وبالتالي حجم الدخل القومي في مستوي منخفض ، وترجع اسباب انخفاض الدخل القومي إلى : « انخفاض حجم الاستثمار » .

ثانياً : ضعف تكوين رأس المال :

- والمقصود بتكوين رأس المال هو « الإضافة إلى الرصيد الكلي من رأس المال بما في ذلك المخزونات في سنة معينة » .
- وتعاني البلاد النامية من ضعف تكوين رأس المال ، ولذلك فإن جهازها الإنتاجي غير مرن وغير متنوع وذلك عكس الحال في البلاد المتقدمة ، ومن الاسباب التي تؤدي إلى ضعف تكوين رأس المال في البلاد النامية الاتي :
 - عدم كفاية التمويل النقدية الوطنية نظرا لضالة المدخرات القومية نتيجة انخفاض الدخل القومي.
 - عدم توافر الخبرات الفنية، وعدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الاستثمارات الجديدة.
 - إحجام أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب والمواطنين عن الاستثمارات طويلة الأجل، والصناعات الثقيلة.
 - ارتفاع الميل للاستهلاك في الدول النامية.

ثالثاً : النسق الاقتصادي:

- يتميز النسق الاقتصادي في البلاد النامية ، بتركيز الجزء الأكبر من العاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية في تلك البلاد لم تستغل استقلالاً كافياً .
- ويعتمد الدخل القومي بالبلاد المتخلفة عموماً علي « إنتاج المواد الأولية » ، ويتركز علي سلعة أولية واحدة أو علي عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير.

رابعاً : ضعف الإنتاجية :

- يتميز الاقتصاد في الدول النامية بضعف الإنتاجية إذا ما قورن بالاقتصاديات المتقدمة فإننتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في إنتاجية العمل في الدول النامية إلى عدد من العوامل مثل:
 - سوء التغذية ، انتشار الأمراض ، انخفاض مستوي التعليم والتدريب ، تأخر فنون الإنتاج ، قلة عرض رأس المال.

بداية المحاضرة السابعة

خامساً : مشاكل البطالة :

- ترتفع نسبة البطالة في البلاد النامية ارتفاعاً ملحوظاً . ففي المدن تتجاوز نسبة البطالة الي ١٠ % أما في الريف في خلال موسم الحصاد فقد تهبط البطالة عملياً إلى الصفر ، ولكن في غير تلك الأوقات ترتفع نسبة البطالة حتي لو استبعد المزارعين وأسرهم.

وتعاني البلاد النامية أنواعا عديدة من البطالة وبهمنا هنا أن نشير إليها :

١) البطالة المقنعة.	٢) البطالة المزمنة.	٣) البطالة الموسمية.
---------------------	---------------------	----------------------

١) البطالة المقنعة :	• تعني أن الانتاجية الجدية لجزء كبير من العمال تساوى صفر وأن الانتاج الكلي لن يتأثر اذا ما سحب عدد من العمال من القطاع الذي يعملون فيه .
٢) البطالة الزمنية :	• ترجع الى جمود الاستثمار والسبب في ذلك يرجع الى ضالة رؤوس الأموال .
٣) البطالة الموسمية :	• ترجع الى غلبة الطبيعة على المجتمعات النامية والعمل الزراعي هو بطبيعته عمل موسمي فقد يعمل العمال نصف العام فقط ويتعطلون النصف الآخر .
٤) البطالة الدورية :	• تحدث على فترات دورية وهي فترات الدورة الاقتصادية .
٥) البطالة التكنولوجية :	• ترجع إلى عملية استبدال فن تكنولوجي قديم بفن إنتاجي جديد مما يؤدي في الغالب الى تسريح عدد من الأيدي العاملة .

سادساً : البناء الديموجرافي (السكاني) :

تواجه البلاد النامية مشكلة سكانية متمثلة في صورتين أساسيتين :	
١) كثافة السكان :	• وهي تتمثل في عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية. فقد يكون عدد السكان أكبر من اللازم أو أقل من اللازم.
٢) التركيب العمري للسكان :	• إن البلاد النامية تتميز بأن نسبة صغار السن فيها مرتفعة و المقصود بصغار السن هم الأطفال دون الخامسة عشرة وقدرت نسبتهم في العالم النامي بحوالي ٤.٤% من مجموع السكان.

سابعاً : النسق الايكولوجي :

- يقصد بالنسق الايكولوجي توزيع الأفراد والمؤسسات توزيعاً مكانياً ، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية ، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان وبين البيئة التي يعيش فيها . فقد تكون البيئة صحراوية ، وقد تكون ريفية أو حضرية غير صناعية ، أو حضرية صناعية ، ولكل نوع من هذه الأنواع تنظيمه السكاني والوظيفي ووضعه الاجتماعي والحضاري.
- ويلاحظ أن درجة التحضر في البلاد النامية أقل بكثير مما هي عليه في البلاد المتقدمة . بالإضافة إلى ذلك فإن هناك ظاهرة أخرى تسود البلاد النامية تسمى « الثنائية الاقليمية » ويقصد بها : « وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد » .

ثامناً : البناء الطبقي :

- تتسم الدول النامية بوجود تفاوت كبير في توزيع الثروة والدخل ، ويترتب علي ذلك ظهور طبقتين :
 - إحدهما غنية : محدودة العدد تستأثر بجزء كبير من الثروة القومية ومن الدخل القومي ، وتسيطر علي وسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع
 - والأخرى فقيرة : كبيرة العدد يشتغل أغلب أفرادها في الزراعة أو في الاعمال البسيطة ، وهي طبقة محدودة الملكية والدخل أما الطبقة المتوسطة فتكاد تكون معدومة، وهي محددة السلعة وغير قادرة علي حفظ التوازن الطبقي.

تاسعاً: الحالة الصحية:

- من الظواهر السائدة في البلاد النامية انخفاض المستوى الصحي ، ويقاس عادة مستوى الحالة الصحية بنسب الوفيات ، فنسبة الوفيات في البلاد النامية أكبر ارتفاعاً في هذه البلاد من مثيلاتها في الدول المتقدمة.
- يضاف إلى ذلك أن متوسط العمر في معظم البلاد يتراوح ما بين ٤٠ - ٤٥ سنة ومتوسط العمر في البلاد المتقدمة يتراوح ما بين ٦٠ - ٦٥ سنة.

عاشراً: النسق التعليمي :

- يعتبر التعليم هدف أساسي من أهداف التنمية لذا تحرض الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة .
- يتميز النظام التعليمي في البلاد النامية بعدة خصائص أهمها :
 - ارتفاع نسبة الأمية ،
 - كما يتسم في بعض البلاد بوجود تفاوت كبير بين الذكور والاناث مما يؤدي الى تأخر المرأة وعدم مساهمتها الفعلية في بناء المجتمع
 - كما يوجد نقص كبير في عدد الفنيين والمهنيين ويوجد تفاوت في التعليم بين المناطق الريفية والحضرية نظراً لوجود الشائبة الإقليمية .

أولاً: التنمية بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية :

- يختلف العاملون في مجالات التنمية الاجتماعية في « تحديد دور الأجهزة الحكومية والجهود الشعبية في عمليات التنمية » :
 - فمنهم من يرى أن الأجهزة الحكومية على المستوى القومي العام هي التي تقوم بالدور الرئيسي في التنمية .
 - ويرى فريق آخر أنه مع الاعتراف بقيمة الدور الذي تقوم به الدولة على المستوى القومي العام فإن ذلك لا يتعارض مع الجهود الأهلية والشعبية وخاصة في المجتمعات المحلية .
 - ويذهب فريق ثالث إلى القول بأن قيام الحكومات بالدور الرئيسي في عمليات التنمية يزيد من أعباء الإنفاق علي برامج التنمية وعلي صيانتها والتوسع فيها في وقت لا تستطيع فيه الدولة في البلاد النامية أن تتحمل كل الالتزامات التي تتطلبها برامج التنمية ، ويطالبون بتوسيع قاعدة الجهود الأهلية والنشاط الشعبي في النطاقين القومي والمحلي علي حساب الأجهزة الحكومية .
- وليست الاختلافات السابقة في وجهات النظر مجرد اختلافات فردية وانما تتأثر الى حد كبير بالأيديولوجيات السائدة في المجتمعات المختلفة.
- ومن هنا ينبغي النظر الى التنمية الاجتماعية في البلاد النامية على أنها « عملية قومية شاملة تتجه إليها الجهود الحكومية والأهلية » . فمع قيام الدولة بالدور الرئيسي الا أن من الضروري ضمان مشاركة الشعبية في برامج التنمية سواء من ناحية التمويل أو الادارة او المتابعة كما ينبغي أيضا « تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي » .
- وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن برامج التنمية الاجتماعية يمكن أن تتم عن طريق مدخلين أساسيين :
 - أحدهما مدخل الخدمات العامة التي « تقدمها الدولة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية » .
 - والآخر مدخل تنمية المجتمعات المحلية الذي « يستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية » .

(١) مدخل « الخدمات العامة » :

- يعتمد مدخل الخدمات العامة على « قيام الدولة بإحداث التغييرات البنائية المطلوبة في المجتمع ، وتقديم خدمات نوعية متخصصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات والمجتمعات » .
- وعلى سبيل المثال تقوم بهذه الخدمات في جمهورية مصر العربية وزارات الخدمات والأجهزة المركزية على المستوى القومي ويتحدد دورها فيما يلي :

١) اجراء البحوث العلمية العامة .	٢) المشاركة في وضع السياسة .
٣) تقديم المشورة والخبرة .	٤) تقديم الإعانات .
٥) تحديد مستويات ومعدلات الأداء.	٦) القيام بالمتابعة والتقويم.

- ولتقويم « مدخل الخدمات العامة » لتحديد جوانب القوة ونواحي القصور فيه ، نجده يتميز :
 - باعتماده على الدولة في توجيه عمليات التنمية .
 - كما يتميز بالعدالة في توزيع الخدمات بين المناطق الجغرافية المختلفة .
- أما عن جوانب القصور التي تشوب هذا المدخل « فترتبط الى حد كبير بصعوبة تدبير الأموال المطلوبة لبرامج التنمية من جانب الحكومة وحدها وبقصوره عن تحقيق التفاعل الخصب بين المستويات القومية والمستويات المحلية » .
- يضاف الى ذلك :
 - أن هذا المدخل يزيد من تكلفة تنفيذ البرامج الاجتماعية مما لو اعتمد على المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية ومن عيوب هذا المدخل ان الدولة قد تتجه الى وضع أنماط عامة متشابهة من المشروعات والمؤسسات والنظم ينفذها موظفوها حيثما وجدوا ، ثم ان قيام الدولة ببرامج التنمية دون الاعتماد على المستويات المحلية قد يؤدي الى ظهور المقاومة والعداء من جانب الأهالي لما يجري في مجتمعاتهم من تغيير .
- ومن هنا كان من الضروري الجمع بين هذا المدخل وبين مدخل تنمية المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي .



(٢) مدخل « تنمية المجتمعات المحلية » :

- يهدف مدخل تنمية المجتمع المحلي الى : « احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلزام » .
- ولتحديد مفهوم تنمية المجتمع حاولت الأمم المتحدة وضع تعريفين احدهما في سنة ١٩٥٥ والآخر في سنة ١٩٥٦ .
 - ويشير التعريف الأول الى أن تنمية المجتمع هي « العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا ، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه » .
 - أما التعريف الثاني فيشير الى أن تنمية المجتمع هي « العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من الاسهام الفعال في التقدم القومي » .
- ووفقا لهذا التعريف الأخير فإن عمليات تنمية المجتمع المحلي تقوم على عنصرين أساسيين :
 - **أحدهما** : مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم
 - **وثانيهما** : توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية وجدوى .
- ويعرف البعض تنمية المجتمع بأنها :
 - « العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم اذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف »

- وتشارك التعريفات السابقة في « تحديد الأهداف الأساسية والعناصر اللازمة لعملية تنمية المجتمع » ، ويمكن اجمال هذه الأهداف والعناصر فيما يلي :
- (١) تهدف تنمية المجتمع الى تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي .
- (٢) تعتمد هذه الطريقة على الجهود الذاتية.
- (٣) لا يكفي لتنمية المجتمعات المحلية الاقتصار على الجهود المحلية ، بل ينبغي تدعيم الجهود الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية .
- (٤) يهتم منهج تنمية المجتمع بتنمية الطاقات البشرية.
- (٥) لا يمكن النظر الى المجتمع على أنها عملية قائمة بذاتها وإنما هي جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين على المستويات المحلية والقومية.
- ويقوم مدخل تنمية المجتمع المحلي على « مجموعة قيم ومبررات اجتماعية وحضارية في حياة المجتمع الحديث » من أهمها :

- (١) المفهوم الديمقراطي للحياة .
- (٢) تبلور مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع الحديث .
- (٣) الاعتقاد بأن التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع ولا يفرض عليه .
- (٤) اثرء الحياة وتعميقها واستمرار تجددتها وتطورها عن طريق التفاعل المستمر بين قوى المجتمع الكبير وقوى المجتمعات المحلية .

ثانياً : تكامل الجهود الحكومية والأهلية :

- يتضح من العرض السابق أن الالتقاء بين الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، ويمكن تحديد مسؤولية الأجهزة التنفيذية المحلية فيما يلي :

• وللجهاز التنفيذي على مستوى المحليات مسؤولية أساسية في دفع الأفراد والجماعات نحو المبادأة والمشاركة في اقتراح وانشاء مشروعات الخدمات	(١) المبادأة :
• على الأجهزة التنفيذية مسؤولية مزدوجة بالنسبة لعمليات التخطيط أحدهما على مستوى الخطة القومية والاخرى على مستوى الخطة المحلية.	(٢) التخطيط :
• يتولى الجهاز التنفيذي على مستوى المحليات وضع التنظيم الذي يتلائم مع المشروعات الملتمزم بتنفيذها .	(٣) التنظيم :
• على الأجهزة التنفيذية مسؤولية اتخاذ القرارات التي تضمن مستوى الاداء الفني للمشروع ، والقرارات المتعلقة بشؤونه الداخلية .	(٤) اتخاذ القرارات :
• تتضمن مسؤولية الجهاز التنفيذي حصر الأعمال المرتبطة بمشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي ، وتحديد الوظائف اللازمة لأدائها ، ووضع اعداد المواصفات الضرورية لكل وظيفة .	(٥) التوظيف :

<ul style="list-style-type: none"> • على الجهاز التنفيذي مسئولية اعداد برامج تدريبية على المستوى المحلى بغرض تدريب العاملين على القيام بما سيوكل إليهم من أعمال . 	<p>(٦) التدريب :</p>
<ul style="list-style-type: none"> • على الأجهزة التنفيذية دراسة ووضع البرامج التنفيذية طبقا للامكانيات المتاحة والممكنة بما يحقق الترابط والتكامل والتنسيق بين مشروعات التنمية الاجتماعية على مستوى المحليات وإعداد الجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات على مراحل 	<p>(٧) التنفيذ :</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تتضمن مسئولية الجهاز التنفيذي المحلى بالنسبة للمتابعة والتقييم اعداد التقارير الدورية عن مراحل التنفيذ وصعوباته وتقييم نتائجه مرحليا . 	<p>(٨) المتابعة والتقييم</p>

❖ مقدمة :

- حرص علماء الاجتماع في السنين الأخيرة على دراسة قضايا التنمية الاجتماعية محاولين تحديد أبعادها وعناصرها .
- ويرجع « ويلبرت مور » و « نيل سملزر » الاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي المعاصر الى ما حدث في دول العالم الثالث من تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لفتت إليها أنظار الباحثين الاجتماعيين .
- وقد اتجه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الى دراسة قضايا التخلف والتنمية من خلال « تصورات مختلفة » . وتوقفنا الدراسة التحليلية للكتابات السوسيولوجية والأنثروبولوجية في هذا المجال على « **اتجاهات متعددة في دراسة التخلف والتنمية** » ، وهذه الاتجاهات هي :

(١) اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية والثقافية :

- حاول أصحاب هذا الاتجاه فهم قضايا التخلف والتنمية من خلال « **فكرة الثنائيات** » التي تقابل بين نوعين مختلفين من المجتمعات ، أحدهما متخلف والآخر متقدم . من بين تلك الثنائيات مثلا :
 - ثنائية « هنري مين » التي تميز بين مجتمعين ، أحدهما يرتكز على المكانة بينما يرتكز الآخر على التعاقد .
 - وثنائية « فرديناند تونيز » التي تميز بين مجتمع تسوده العلاقات الأولية والقروية ومجتمع يتسم بالعلاقات الثانوية والتعاقدية
 - وثنائية « اميل دوركايم » التي تميز بين مجتمع يقوم فيه تضمن عضوي ومجتمع يسوده تضامن آلي .
 - وثنائية « هوارد بيكر » التي تميز بين مجتمع مقدس ومجتمع علماني الى غير ذلك من ثنائيات .
- وقد أتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى وصف المجتمعات النامية بنفس الأوصاف والخصائص التي تتصف بها المجتمعات البسيطة أو التقليدية .
- أن هذه الثنائيات تفيد في وضع حدود فاصلة بين كل من المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، إلا إن الواقع الامبيرقي قد لا يتفق معها في بعض الأحيان باعتبارها ثنائيات مثالية يمكن الاستفادة بها فقط كأدوات منهجية لازمة لعمليات الفهم والتحليل .

(٢) اتجاه المؤشرات :

- يعتبر هذا الاتجاه وثيق الصلة بالاتجاه الأول لان أصحابه يستندون الى « مجموعة من المؤشرات الكمية أو الكيفية في التفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة » .
- ولعل أكمل محاولة من هذا النوع تلك التي قام بها « **رو** » فقد حدد مجموعة من المؤشرات نذكرها فيما يلي :

(١) المؤشرات الديموجرافية.	(٢) الصحة والتغذية
(٣) مؤشرات الاسكان والبيئة .	(٤) مؤشرات الدخل والاستهلاك والثروة.
(٥) مؤشرات العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعي .	(٦) مؤشرات التعليم والثقافة.
(٧) الدفاع الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية	

- ومن بين المفكرين الذين قدموا إسهامات في هذا المجال « بيرت هوسيلتز » و « نيل سملزر » .
- فقد اعتمد « هوسيلتز » على متغيرات النمط التي حددها « بارسونز » وركز على عناصر ثلاثة هي :

(١) الخصوصية والعمومية	(٢) الانتخاب والاكساب	(٣) التخصص والامتداد
------------------------	-----------------------	----------------------

- كما قام « سملزر » بمحاولة مشابهة في تحليله لميكانيزمات التغيير والتكيف للتغيير وفي تنظير عملية التحديث .

(٣) الاتجاه التطوري المحدث

- يذهب هذا الاتجاه الى أن : « المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث تترتب كل مرحلة منها على المراحل التي سبقتها وبحيث تهبط المرحلة القائمة للمراحل التي تتلوها في سلم التطور » ، نذكر من هؤلاء المفكرين المحدثين « والت روستو » فيما كتبه عن مراحل النمو ، وما كتبه « ولاس » عن حركات الاحياء أو الانبعاث وعلاقتها بالتنمية .
- وقد حدد « ولاس » خمسة مراحل للتغيير الثقافي هي :

(١) مرحلة الثبات أو الاستقرار	(٢) مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية	(٣) مرحلة التحريف الثقافي
(٤) مرحلة الإحياء	(٥) مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة	

(٤) الاتجاه الانتشاري :

- يذهب أصحاب هذا الاتجاه الى أن : « التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال والانتشار الثقافي ، وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة الى المجتمعات النامية » .
- ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه « جي باريشون » الذي ناقش في بحث له بعنوان : التغيير الاجتماعي بين التقليد والتجديد تأثير النماذج الخارجية في عمليات التغيير .
- غير أنه من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافي من مجتمع معين وتطبيقه بنفس الصورة في مجتمع آخر نظراً للاختلافات الكثيرة فالظروف الاجتماعية والملابسات القومية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض .



(٥) الاتجاه السيكلوجي :

- يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع والانسان العصري على أساس أن " العصرية " :
- اذا اتصف بها « المجتمع » فإنها تعني « مجموعة الخصائص البنائية التي تميز المجتمع العصري عن المجتمع التقليدي »
- وإذا اتصف بها « الفرد » فإنها تعني « مجموعة الاتجاهات والقيم وأساليب الشعور والعمل التي تتطلبها المشاركة الفعالة في مجتمع عصري »
- ويذهب هؤلاء الى أن تحديث الانسان سبق تحديث النظم الاجتماعية ، فيركزون على الخصائص السيكلوجية للأفراد والجماعات باعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية .

- وبناء على ذلك يحاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد الخصائص السلوكية التي يتسم بها الانسان العصري ، وقد اقترح « اليكس انكليس » قائمة بتسع خصائص سلوكية هي :
 - (١) الانفتاح نحو التجديد والتغير
 - (٢) الرغبة في التعرف على المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية
 - (٣) الاتجاه نحو الحاضر والمستقبل أكثر من الاتجاه الى الماضي
 - (٤) الاخذ بالتخطيط كأسلوب لمواجهة المواقف المختلفة
 - (٥) القدرة على التحكم في البيئة
 - (٦) الثقة في قدرة التغير على انجاز الواجبات وتحمل المسئوليات
 - (٧) احترام كرامة الاخرين
 - (٨) الثقة في العلم والتكنولوجيا
 - (٩) تقدير الأفراد على أساس العمل والانجاز

(٦) الاتجاه التكاملي :

- وهو الذي لا يقتصر على مؤشر واحد ولا يعتمد على تفسير جزئي لظاهرة التنمية إنما يستند إلى نموذج تصوري عضوي يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية.
- ويأخذ الاتجاه التكاملي في الاعتبار : « البناء الديموجرافي ، والنسق الايكولوجي ، والنسق الاقتصادي ، والبناء الطبقي والنسق السياسي ، ونسق الأسرة ، والحالة الصحية ، والنسق التعليمي ، ونسق القيم » .
- وهذا الاتجاه يعتبر : « من أكمل الاتجاهات » التي تعبر عن طبيعة الواقع الاجتماعي وتفسره نظرا للترابط والتكامل بين مختلف عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

❖ تعريف التخطيط :

• يعتبر التخطيط من أجل التنمية أسلوب ومنهج علمي يستخدم لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع. ولقد تعددت وجهات نظر العلماء في تعريفهم للتخطيط :

➤ **يعرفه « بولدنج » بأنه :**

- « نوع من السلوك الذي يخضع إلى تقدير واع للتوقعات المستقبلية » .

➤ **ويعرفه « برانش » بأنه :**

- « عملية مقابلة بين الموارد والاحتياجات تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع » .

➤ **ويعرفه « اشرف حسونت » بأنه :**

- « عملية مقصودة وواقعية يشترك فيها الفرد والجماعة والمجتمع وتتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاثة : (الهدف والموارد والزمن) عن طريق محاولة الوصول إلى أقصى درجات الهدف بأفضل استخدام للموارد المتاحة وفي أقصر وقت مستطاع وذلك بهدف تنمية المجتمع » .

➤ **ويعرفه « عبد الباسط حسن » بأنه :**

- « عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته ووضع خطة شاملة متكاملة ومتجددة لتحقيق هذه المطالب والحاجات خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها مع إمكانية التنبؤ بما قد يعترض المجتمع من عقبات وتحديد أنسب الوسائل اللازمة لتخطي المشكلات والسير بالمجتمع في طريق التقدم المنشود » .

❖ عناصر التخطيط :

• في ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد العناصر الرئيسية للتخطيط فيما يلي :

(١) أنه عملية تغيير اجتماعي موجه ومقصود .

(٢) يتضح فيه الاستثمار الأمثل لكافة الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع .

(٣) أنه محدود بفترة زمنية قد تكون طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل .

(٤) الهدف من تلك العملية هو نقل المجتمع الى وضع أفضل .

(٥) يستلزم التخطيط مشاركة المواطنين وقادتهم مشاركة ايجابية في جميع مراحلها .

(٦) ضرورة الاستعانة فيه بالخبراء في المجالات المختلفة والمخططين الاجتماعيين .

(٧) ضرورة أن يتم التخطيط في ضوء السياسة الاجتماعية السائدة في المجتمع .

❖ خصائص التخطيط :

• هناك عدة خصائص للتخطيط الاجتماعي :

أولاً : التخطيط عملية :

• يعني ذلك اعتماده علي مراحل وخطوات علمية مرتبة ومتراطة .

ثانياً : ارتباط التخطيط بالواقعية :

- ويعني ذلك أن تكون الخطة نابعة من ظروف المجتمع من جهة ومتسقة مع أيديولوجيته السائدة من جهة أخرى

ثالثاً : اعتماد التخطيط على الأسلوب العلمي :

- ويتطلب ذلك استخدام عدة عمليات أساسية تتمثل :

(١) التفكير	(٢) التذكر	(٣) الترابط
(٤) التنبؤ بالمستقبل	(٥) التحكم	

رابعاً : ارتكاز التخطيط علي أساسين :

(١) أساس نظري علمي متفق عليه	(٢) أساس تطبيقي عملي
------------------------------	----------------------

خامساً : تضمين التخطيط فكرة القصد والتعمد تجاه تحقيق الأهداف المنشودة

سادساً : اكتساب التخطيط خاصية الاستمرارية :

- حيث تبدأ الخطة الثانية من حيث انتهاء الخطة الأولى ويستمر باستمرار بقاء المجتمع

سابعاً : اكتساب التخطيط خاصية الموازنة :

- حيث تتم الموازنة بين ثلاثة محكات أساسية هي : « الأهداف والإمكانات » ، « مادية وبشرية » ، « والفترة الزمنية » .

ثامناً : التخطيط عملية إنسانية :

- حيث يتضمن أسلوب التخطيط العلمي عمليات التفكير ، التدبير التنظيم ، التنسيق ... والإنسان هو الذي يقوم بكل تلك العمليات ليحقق أهدافه المنشودة .

تاسعاً : للتخطيط خاصية إمكانية التنبؤ بالمستقبل :

- ويرجع ذلك الى اعتماد التخطيط علي المنهج العلمي في دراسة ماضي المجتمع وحاضره لتحقيق الأهداف المستقبلية .

↓ بداية المحاضرة الثالثة عشر ↓

❖ أنواع التخطيط الاجتماعي :

- يوجد عدة أنواع للتخطيط الاجتماعي ، ويمكن تقسيم هذه الأنواع وفقاً لما يلي :

أولاً : التخطيط من حيث المجالات :

- ينقسم الى نوعين أساسيين هما :

(١) تخطيط جزئي :	• وهو الذي يتناول جزءاً أو مجالاً أو قطاعاً واحداً من قطاعات المجتمع مثل التخطيط لمجال الزراعة أو الصناعة أو الصحة .
(٢) تخطيط شامل :	• وهو يتم علي مستوى المجتمع بكل أنشطته وقطاعاته

ثانياً : التخطيط من حيث الأهداف :

- ينقسم التخطيط من حيث أهدافه الى نوعين هما :

(١) تخطيط بنياني :	• بقصد إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .
(٢) تخطيط وظيفي :	• بقصد إحداث تغييرات في الوظائف التي يؤديها النظام القائم في المجتمع المراد التخطيط له .

ثالثاً : التخطيط من حيث الميادين :

- ينقسم التخطيط من حيث ميادينه الى خمسة أنواع :

(١) التخطيط الاقتصادي :	• يهدف الى رفع المستوى المعيشي لإفراد المجتمع وتوفير الاحتياجات الضرورية .
(٢) التخطيط الاجتماعي :	• يهدف الى تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم لأفراد المجتمع والاهتمام بالصحة والأسرة والطفولة والشيخوخة وبشؤون الإسكان وغير ذلك من أوجه الاهتمام في النواحي الاجتماعية
(٣) التخطيط الثقافي :	• يهدف الى تنظيم شؤون الحياة الثقافية في المجتمع وتشجيع المؤسسات العلمية والثقافية والعمل علي تنمية الوعي الثقافي .
(٤) التخطيط الطبيعي :	• يهتم بالمحافظة علي الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع مثل التربة الزراعية والأنهار والمحيطات والمناجم وأبار المياه والبتروال والمعادن .
(٥) التخطيط السياسي :	• هو ذلك التخطيط الذي يتعلق بتدبير شؤون العلاقات بين الحكام والمحكومين حيث أنه يركز علي أمور مثل الشورى والديمقراطية والمشاركة .

رابعاً : التخطيط من حيث المستويات :

- ينقسم التخطيط وفقاً لمستوياته الى ستة أنواع :

- (١) **التخطيط علي المستوى المحلي :** يتم هذا النوع من التخطيط علي مستوى المجتمعات المحلية بقصد النهوض بتلك المجتمعات
- (٢) **التخطيط علي المستوى الإقليمي :** يهدف الى تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع علي مستوى جغرافي محدد
- (٣) **التخطيط علي المستوى القومي :** وهو يكون علي مستوى المجتمع ككل
- (٤) **التخطيط علي المستوى العالمي :** أصبح التخطيط من أجل حياة أفضل ضرورة تحتها ظروف العصر وهناك عدة منظمات تتولي القيام بهذا النوع منها :

(١) المجلس الاقتصادي الاجتماعي	(٢) منظمة العمل الدولية
(٣) منظمة الصحة العالمية	(٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
(٥) صندوق الأمم المتحدة الدولي لغوث الطفولة "اليونيسيف"	

- (٥) **التخطيط علي المستوى القطاعي :** حيث يتم التخطيط لقطاع معين مثل الصناعة أو الزراعة أو الخدمات .

٦) التخطيط علي مستوى الوحدة الإنتاجية : كالمؤسسة أو الشركة أو المصنع .

خامساً : التخطيط المركزي واللامركزي :

١) التخطيط المركزي :	• يعني قيام أجهزة التخطيط علي المستوى القومي باتخاذ القرارات الخاصة بالخطة
٢) التخطيط اللامركزي :	• يعني قيام المستويات المحلية والقطاعية بالوحدات الإنتاجية اللامركزية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالخطة

سادساً : التخطيط من حيث الفترة الزمنية

١) التخطيط طويل الأجل :	• يقصد به إعداد خطة يستغرق تنفيذها فترة طويلة تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠ سنة
٢) التخطيط متوسط الأجل :	• بالرغم من إن التخطيط متوسط الأجل يستغرق عادة فترة تتراوح بين ٤ - ٧ سنوات إلا إن التخطيط الخمسي أي الخطة التي يستغرق تنفيذها خمس سنوات يعتبر الشكل الغالب
٣) التخطيط قصير الأجل :	• يقصد به الخطط السنوية والخطة السنوية هي في الأصل مجرد شريحة من خطة من متوسطة الأجل

❖ هيئات التنمية :

- تحقق أهداف ومشروعات وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق بعض الأجهزة والهيئات التي يتم أنشاؤها في المجتمعات علي اختلاف مستوياتها . ويمكن **طرح أمثلة لهذا النوع من الهيئات في الآتي :**
- (١) هيئات تركز الاهتمام علي **التنمية الاجتماعية** فتتجه الى العمل علي مساعدة المجتمع لكي يفكر ويخطط بنفسه ، فهي لا تركز علي العمل دائما وإنما تهتم بالطريقة التي يستخدمها أفراد المجتمع للتنمية .
- (٢) هيئات تتجه للعمل **بالمجتمع ككل** أو مع بعض جماعته لتقوية الشعور بحاجات المجتمع وتخطيط مشروع من مشروعات التنمية تعمل علي تنفيذه كمشروع تعليم الكبار “محو الأمية” مثلا .
- (٣) هيئات تعمل في **مجال الخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع** كالخدمات التعليمية أو الصحية والخدمة الاجتماعية للفئات الخاصة من أفراد المجتمع فتتولي تنفيذها .

- (٤) هيئات تعمل في **مشروع متكامل** بحيث إن عمل أحدها يكمل عمل الأخرى في مجالات مختلفة .
- **وهناك خطوات هامة تبدأ بها هيئات التنمية خاصة في المجتمع المحلي قبل تخطيط المشروعات ووضع البرامج منها ما يلي :**

- (١) إجراء مسح شامل للمجتمع للتعرف علي السكان والقيادات المحلية والقوي العاملة وموارد المجتمع الطبيعية والعادات والتقاليد والقيم السائدة .
- (٢) التعرف علي الطرق والأساليب التي يستخدمها أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم .
- (٣) تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل فيها الهيئة .
- (٤) تحديد الاحتياجات والبدء بأهمها بالنسبة لأفراد المجتمع .
- (٥) القيام بعملية تمهيد للمشروعات والبرامج .
- (٦) اختيار العاملين المدربين .
- (٧) البدء بتنفيذ المشروع والاتصال المباشر بموارد المجتمع المختلفة .

➤ **ويمكن حصر « الدور الذي تقوم به هيئات التنمية في المجتمع » فيما يلي :**

- (١) إثارة الوعي لدي أفراد المجتمع لتحديد حاجاتهم .
- (٢) العمل علي الوصول بالمجتمع الي المستوي الذي يشعر فيه أفرادها بالرضي والارتباط به .
- (٣) مساعدة أفراد المجتمع المحلي علي التكيف مع الظروف الجديدة الناتجة عن التغيير .
- (٤) تخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتناسب وحاجات المجتمع الفعلية .
- (٥) التأثير الايجابي في أفراد المجتمع عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة علي ألا تفرض عليهم فرضا .
- (٦) تقوم هيئات التنمية بتعليم أفراد المجتمع كيف يعملون من أجل أنفسهم وتزويدهم بالمساعدات والتوجيهات الفنية والآلات والأدوات التي يحتاجونها.

❖ فريق العمل في هيئات التنمية :

- يتكون فريق العمل في هيئات التنمية من متخصصين في مجالات متعددة لعل أبرزها ما يلي :

• وينحصر دورهم في تحديد المصادر الاقتصادية لنمو المجتمع وتحديد الدخل من الصناعة والزراعة والمجالات الاقتصادية الأخرى .	(١) رجال الاقتصاد :
• وهم يقومون بجمع المعلومات عن المجتمع موضوع التنمية وإجراء الدراسات والبحوث التي علي أساسها توضع الخطة وتحدد المجالات التي يعمل فيها كل متخصص .	(٢) رجال الاجتماع :
• حيث يكونوا بمثابة حلقة اتصال بين الخبراء وأفراد المجتمع ويشاركون في المراحل الأولى لتخطيط المشروعات ووضع البرامج ويساهمون أيضا في تحديد الحاجات .	(٣) الأخصائيون الاجتماعيون :
• يمكن الاعتماد علي القادة المحليين وضمهم لفريق العمل بعد تدريبهم علي أن يتم اختيار من يمكنه التأثير في أفراد المجتمع المحلي .	(٤) القادة :

- والى جانب هؤلاء يوجد عدد آخر من المتخصصين في مجالات التنمية المختلفة الصحية والإسكانية والزراعية ...
- ولتحقيق التكامل لا بد وأن يتعرف فريق العمل على تخصصات كل منهم حيث يكون ذلك خطوة ضرورية لتحقيق التكامل والتعاون والتنسيق .

تم بحمد الله